



النظام القانوني والشرعي لحماية الخصوصية الأسرية في العالم السيبراني بين الفقه والقانون

م.م. ولاء عادل عجيل
كلية القانون، جامعة المثنى، العراق
البريد الإلكتروني: Walaaadil@mu.edu.iq

الملخص

تعد الخصوصية الأسرية من الركائز الرئيسية التي تقوم عليها الحياة الزوجية وتشكل نواة استقرارها، فهي الإطار الذي تحفظ ضمنه أسرار العلاقة الزوجية من رسائل وصور وتفاصيل لا يجوز للغير الاطلاع عليها. ومع عصر التحول الرقمي، لم تعد الخصوصية محصورة في المجال المادي بل امتدت للفضاء الرقمي، مما استوجب إعادة ضبط حدودها ووضع ضوابط تحكم التعامل معها في البيئة السيبرانية بما يضمن قدسية الحياة الخاصة وحمايتها من الانتهاك.

الكلمات المفتاحية: الخصوصية الأسرية، الفضاء السيبراني، الشريعة الإسلامية، المسؤولية المدنية.



The Legal and Sharia System for Protecting Family Privacy in Cyber World between Jurisprudence and Law

Walaa Adel Ajil

College of Law, Al-Muthanna University, Iraq

Email: Walaadil@mu.edu.iq

ABSTRACT

Family privacy is one of the main pillars on which marital life is based and constitutes the core of its stability. It is the framework within which the secrets of the marital relationship—including private messages and photos—are preserved. With the era of digital transformation, privacy is no longer confined to the physical realm but has extended to the digital space. This necessitates resetting its boundaries and establishing controls to govern it within the cyber environment, ensuring the sanctity of private life and its protection from infringement.

Keywords: Family Privacy, Cyberspace, Islamic Sharia, Civil Liability.



أولاً: مشكلة البحث

تنبثق إشكالية البحث من خلال التطور المتسارع في وسائل التواصل الرقمي الذي ألقى بظلاله على قدسية الحياة الأسرية، حيث نجد أنفسنا أمام تساؤل جوهري: هل تستطيع النصوص القانونية والشرعية التقليدية استيعاب الانتهاكات الحديثة التي تطال أدق أسرار العلاقة الزوجية في الفضاء السيبراني؟ وما هي الحدود الفاصلة بين حرية استخدام التكنولوجيا وبين واجب الحفاظ على كتمان السر الأسري؟ وتزداد المشكلة تعقيداً عند غياب الوعي القانوني بالتبعات الجزائية والمدنية المترتبة على كشف هذه الخصوصيات للعلن عبر المنصات الرقمية.

ثانياً: أهمية البحث

تتركز أهمية هذا البحث في كونها تعالج موضوعاً يتعلق بصلب المجتمع الأسرة ظل التحديات الرقمية في الوقت الحالي وذلك من خلال:

تأصيل الحماية الشرعية: بيان موقف الشريعة الإسلامية السابق في احترام خصوصية المنزل والأسرار الزوجية، وكيف يتم اسقاط هذه الأحكام على الواقع الافتراضي.

المعالجة القانونية: تحليل القوانين الوضعية المقارنة واثار استطاعتها على توفير حماية فاعلة للخصوصية الأسرية من مخاطر التجسس أو التسريب الإلكتروني.

التوجيه الاجتماعي: لفت النظر إلى مدى خطورة التهاون في تداول الأسرار الأسرية رقمياً وما يترتب عليه من تفكك للروابط الأسرية

خطة البحث

- المطلب الأول: ضوابط الخصوصية الأسرية والالتزام بكتمانها سيبرانياً
- الفرع الأول: نطاق الأسرار الزوجية وصور انتهاكها الحديثة إلكترونياً
- الفرع الثاني: المرجع الفقهي والمدني لصيانة الذمة المعنوية والأدبية للأسرة
- المطلب الثاني: تبعات الإخلال بالسر الأسري والجزاءات المعتمدة
- الفرع الأول: توصيف الخطأ المدني ومعايير إثبات الضرر الأدبي للزوجين
- الفرع الثاني: آثار القدرة الجزائية لدعوى التعويض



مقدمة:

في عصرنا الحالي شهدت الحياة الإنسانية العديد من التحولات العميقة بفعل الثورة الرقمية التي اجتاحت المعمورة. لم تقتصر هذه الثورة بآثارها على الجوانب الاقتصادية وحسب أو التقنية، بل امتدت لتطال البنية الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة.

مفهوم الحياة الأسرية لم يعد محصوراً ضمن إطار تقليدي روتيني مادي، بل تجاوزها الأمر ليشمل الفضاءات الرقمية بمختلف وجوهها، حتى بات امتداداً فعلياً للعلاقات اليومية بين أفراد الأسرة، بما في ذلك أشد العلاقات خصوصية "العلاقة الزوجية".

هذا التحول المتسارع أفرز واقعاً جديداً أعاد تشكيل مفاهيم الخصوصية وصولاً إلى حدودها، وخلق معه تحديات غير مسبوقة تتعلق بحماية أسرار الحياة الزوجية ضمن هذه البيئة الرقمية التي غزت أصغر تفاصيل الحياة.¹

الخصوصية ليست ترفاً، بل حق من الحقوق الأصلية التي تقوم عليها كرامة الإنسان، وقد حظيت بعناية فائقة في الشريعة الإسلامية، التي أرست منظومة متكاملة لصون الخصوصية وكرست مفهوم "حرمة الحياة الخاصة"، عبر تحريم التجسس، الدعوة إلى الستر، فرض الاستئذان، والنهي عن تناقل الأسرار والبلوح بها.²

مجموعة المبادئ هذه نشأت ضمن سياق اجتماعي رغم كونه تقليدي، إلا أنها تتسم بالمرونة والشمول، بما جعل منها قابلة للامتداد إلى البيئة الرقمية، حيث باتت الخصوصية تتشكل وفقاً لمتطلبات وطبيعة الوسائط الحديثة.

ضمن هذا السياق، لم يعد "المنزل" مجرد مكان مادي تحفظ فيه أسرار الأسرة، بل بات مفهوماً مركباً يشمل ما يمكن وصفه "بالمجال الرقمي الأسري"، الذي يضم الرسائل الخاصة بين الزوجين، صور العائلة، الصور والفيديوهات ذات الطابع الشخصي، إلى جانب الحسابات المشتركة وما يتبع ذلك من الأجهزة الذكية والتطبيقات التي تستخدم ضمن الأسرة الواحدة.

فباتت العناصر المذكورة بمثابة "ممتلكات رقمية أسرية"، لها حماية ذات حرمة المسكن، ولربما أشد منها، وذلك لسرعة انتشارها على نطاق واسع وسهولة تداولها معاً في زمن قصير.³

لكن هذا الامتداد الرقمي للحياة الأسرية وتشعبها على مواقع التواصل الاجتماعي، صاحبة تزايد ملحوظ في صور الانتهاك، حتى باتت بعض الممارسات، مثل نشر الأسرار والصور العائلية على الإنترنت أو اختراق الأجهزة الشخصية وقراءة المراسلات الخاصة دون إذن، تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار الحياة الزوجية والأسرية برمتها. ومن الناحية القانونية، يثير هذا الواقع إشكاليات متعددة منها متعلق بمدى كفاية التشريعات للتصدي لما ينتج عن آثار انتهاك الخصوصية الأسرية بصورة رقمية من جهة، ومن جهة أخرى بإثبات الأضرار الناتجة عن هذه الانتهاكات، لا سيما المعنوية والنفسية منها، ما يحد من فعالية الحماية القانونية ويضعف من إمكانية حصول المتضرر على تعويض عادل.⁴

بناءً عليه، سنعرض في هذا البحث ضوابط الخصوصية الأسرية والالتزام بكتمانها سبيرانياً، وتبعات الإخلال بالسر الأسري والجزاءات المعتمدة.

¹ عبير حسن العبيدي، حق الإنسان في الخصوصية في ظل الثورة الرقمية، جامعة الطائف، 2024، ص 7
² محمد بن فهد الفريحي، الخصوصية الإلكترونية والحسبة والرقابة في حمايتها، جامعة الأزهر، 2024، ص 31
³ نهلة زيدان علي الورفلي، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، جامعة بنغازي، 2024، ص 11
⁴ د. أمال قاسمي، حماية الحق في الخصوصية الرقمية: دراسة في ضوء المواثيق الدولية والتشريع المغربي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2025، ص 122



المطلب الأول: ضوابط الخصوصية الأسرية والالتزام بكتمتانها سيبرانياً

بدايةً وقبل تفصيل المطلب بعرض فروعه، سنوضح ضوابط الخصوصية بمختلف أشكالها. الخصوصية الأسرية من الركائز الرئيسية التي تقوم عليها الحياة الزوجية وتشكل نواة استقرارها. فهي الإطار الذي تحفظ ضمنه أسرار العلاقة الزوجية، بما فيها الرسائل الخاصة، الصور العائلية المشتركة ومجمل التفاصيل التي لا يجوز للعامّة الاطلاع عليها.

مع حلول عصر التحول الرقمي، لم تعد الخصوصية تقتصر على المجال الواقعي المادي، بل امتدت إلى المجال الفضائي الرقمي، مما يتطلب إعادة ضبط حدودها ووضع ضوابط تحكم التعامل معها في البيئة السيبرانية.

ضمن هذا المندرج يمكن تحديد عدة ضوابط تحكم بالخصوصية الأسرية، وبالتالي تفرض الالتزام بكتمتانها في العالم الرقمي. من هذه الضوابط:

• الضوابط الشرعية للخصوصية الأسرية الرقمية

أكدت الشريعة الإسلامية الغراء على حرمة الحياة الخاصة، واحاطتها بالعديد من الأحكام التي تهدف لصيانتها من أي اختراق أو انتهاك يبالها. فأول ما حرمت الشريعة التجسس ونهت بالمطلق عن إفشاء الأسرار. والغاية من ذلك إرساء فكرة أن مبدأ السر، الذي يشكل صماماً لحماية العلاقات الإنسانية، ومن ضمنها العلاقة الزوجية.¹

امتد مبدأ السر ليشمل البيئة الرقمية في العصر الحالي، فالاطلاع على الرسائل الخاصة أو اختراق وتهكير الأجهزة الإلكترونية بغير وجه حق، صورة من صور التجسس المحرم شرعاً. فكتمتان أسرار الحياة الزوجية من الواجبات الشرعية، ما يعني أنه لا يسقط بتغير الوسائل أو تطور الأساليب والتقنيات.

• ضوابط احترام الخصوصية الرقمية داخل العلاقة الزوجية

الانتهاكات الواقعة على الخصوصية لا تقتصر فقط على النشر الخارجي، بل يمكن لها أن تقع ضمن الأسرة ذاتها، وذلك عبر تصفح الأجهزة الشخصية أو الاطلاع على المراسلات الخاصة دون استئذان.

في هذا الصدد، يصنف هذا النوع من السلوك من أخطر أنواع صور التعدي على الخصوصية، لم يترتب عليه من زعزعة الاستقرار والثقة بين الزوجين، وتفاقم الشقاق والنزاعات الزوجية والأسرية. لذلك يجب الالتزام بالخصوصية واحترام الحدود الرقمية لكل طرف، وعدم تجاوزها بلا وجه حق أو سبب مبرر.²

• ضوابط عدم إفشاء الأسرار الأسرية عبر الوسائط الرقمية

يشكل تداول المحتوى العائلي برمته عبر وسائل التواصل الاجتماعي أكبر تحديات الخصوصية الأسرية في العصر الحالي وأبرزها. الاستخدام غير المنضبط لهذه الوسائل يؤدي إلى كشف الحياة الخاصة، وربما يفتح المجال بشكل مباشر لتدخل الآخرين فيها، وهذا ما يعرض استقرار الحياة الأسرية لمخاطر عدة.

بناءً عليه، يعتبر من الضوابط الأساسية لصون الحياة الأسرية والزوجية، عدم نشر أي صور أو مقاطع فيديو تتعلق بالحياة الأسرية الخاصة أو أي معلومة تتعلق بها، إلا ضمن حدود ضيقة تراعي توافق الأطراف المعنية ورضاهم عن تداولها بشكل يحفظ كرامتهم.³

¹ اسمية محمد عبد العزيز، الخصوصية من منظور السنة النبوية في ظل تحديات العصر الرقمي، جامعة الأزهر، 2025، ص 881

² يوسف محمد عبد الحميد، إشكاليات الخصوصية الأسرية عبر الفضاءات الإلكترونية، جامعة الفيوم، 2022، ص 29

³ جواهر بنت صالح الخمشي، الخصوصية وتحدي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دراسة مطبقة على مستخدمي (سناپ شات نموذجاً)، جامعة الملك عبد العزيز، ص 7 وما بعدها



• الضوابط السيبرانية لحماية البيانات الأسرية

تتمثل هذه الضوابط باتخاذ تدابير تقنية لحماية الخصوصية الرقمية. وذلك للحد من تسريب البيانات الشخصية، ويتم ذلك من خلال اعتماد وسائل حماية ذات نتيجة فعالة، على سبيل المثال، تجنب مشاركة المعلومات الحساسة، الحذر من التطبيقات الخبيثة التي تنتهك الخصوصية، تأمين الحسابات الإلكترونية بطرق متعددة. هذه التدابير لا يمكن فصلها عن مسؤولية أفراد الأسرة تجاه حياتهم، وتجاه حماية بياناتهم من الاستغلال.¹

• الضوابط القانونية لحماية الخصوصية الأسرية الرقمية

التشريعات الحديثة واکبت التطور الرقمي، وكفالت الحق في الخصوصية. فلكل فرد الحق في التحكم في معلوماته، وتحديد نطاق نشرها وكيفية تداولها أو عدم السماح به من الأصل. فأی اعتداء على هذا الحق بمختلف الأشكال، يستوجب المساءلة القانونية. ويشمل الاعتداء أيضاً التعدي على الخصوصيات من قبل أفراد الأسرة الواحدة.²

• الالتزام بکتمان الخصوصية كواجب أخلاقي وقانوني

في الحقيقة، الحفاظ على الخصوصية الزوجية بالتحديد لا يعني فقط الامتناع عن الانتهاك، بل هو عبارة عن التزام بکتمان الأسرار وعدم الإفشاء بها، حتى ولو بشكل غير مباشر على مواقع التواصل أو أي من الوسائط الرقمية.

الأضرار الناتجة عن انتهاك الخصوصية غير مقتصرة على الجانب المادي فحسب، بل أثره يمتد إلى الجانب المعنوي النفسي العميق، فيترتب هنا مسؤولية قانونية تستوجب تعويض المتضرر تعويضاً عادلاً.³

الفرع الأول: نطاق الأسرار الزوجية وصور انتهاكها الحديثة إلكترونياً

في ظل العصر الرقمي وتقنياته، انتشرت التكنولوجيا بشكل موسع، وتزايد الاعتماد على الأجهزة الرقمية ومنصات التواصل الإلكترونية. فالأسرار الزوجية تعدت جدران البيوت، وسبحت في الفضاء الرقمي بين الرسائل النصية الرقمية والفيديوهات العائلية والصور الشخصية، والبيانات المخزنة على الأجهزة الذكية، والحسابات المشتركة.

كل هذه التطورات التي كسرت نمط الحياة الأسرية وخصوصيتها التقليدية، حملت معها تحديات جديدة لخصوصية الأسرة وآلية حمايتها، فبات كتمان أسرارها من الأمور الجوهرية التي تضمن استقرارها النفسي وأمنها الاجتماعي.

في هذا السياق، إن خرق الخصوصية الزوجية ليس مجرد خرق تقني، بل مساس بالكرامة الزوجية والثقة القائمة عليها، وينعكس مباشرة على العلاقات الأسرية. فالفضائح الرقمية وما ينتج عنها من كشف للأسرار، أو عرض الحياة الزوجية وكشف أسرارها عبر الإنترنت يؤدي بطبيعة الحال إلى زعزعة الاستقرار الأسري ووصوله لمرحلة الشقاق، ما يزعزع الثقة الزوجية كذلك. ما يستلزم فرض ضوابط شرعية وقانونية سيبرانية لصون هذه الخصوصية.⁴

¹ د. أحمد حسني علي أشقر، الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي: قراءة في التشريعين الأردني والفلسطيني، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، لا توجد سنة نشر، ص 6 وما بعدها
² علياء مؤيد محسن، الحق في الخصوصية الرقمية ونطاقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، جامعة المنصورة، 2023، ص 6 وما بعدها
³ يوسف محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 41
⁴ يوسف محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 21 - 24



كما أوضحنا سابقاً، أن نطاق الأسرار الزوجية الرقمية يتجاوز حدود الخصوصية المتعارف عليها تقليدياً، وتشمل عناصر مختلفة ومتعددة، أولها الصور والفيديوهات العائلية، وتشمل حتى الصور الخاصة بالأطفال ومختلف المناسبات الأسرية، كذلك تشمل مجمل المحتوى المرئي الذي يتم التقاطه داخل الأسرة أو بين الأزواج. كشف هذه المواد أو نشرها ضمن النطاق المحدد، يصنف على كونه تعدياً صارخاً على حقوق الأفراد وخصوصياتهم الرقمية، فهذه البيانات تمثل ملكية رقمية مشتركة تتطلب حماية معينة لمنع أي استخدام غير مسموح به.¹

الجانب الثاني، يشمل الرسائل الخاصة ومجمل المراسلات الرقمية، فالرسائل الإلكترونية بين الزوجين على أي تطبيق إلكتروني سواء واتساب أو فيسبوك أو غيره تمثل جوهر العلاقة الزوجية، فهي لغة تواصل تعكس مستوى الثقة والتفاهم بين الطرفين، ونشر أي من هذه الرسائل أو حتى الاطلاع عليها بلا وجه حق يعتبر انتهاكاً صارخاً للخصوصية الزوجية، ويرتب نزاعات قانونية واجتماعية.

من صور الأسرار الزوجية الرقمية كذلك، سجل المكالمات والملاحظات الرقمية، ما يعني أن جميع البيانات المخزنة في الأجهزة، مثل الملاحظات الرقمية أو الملفات الشخصية أو حتى سجل المكالمات، ويحذر من الاطلاع على هذه البيانات بلا إذن، لما يشكل هذا التصرف من خرق لحقوق الخصوصية وحدودها ويؤثر على استقرار الأسرة النفسي والمعنوي.²

كذلك، يستخدم الزوجان في بعض الأحيان حسابات رقمية مشتركة، سواء في التطبيقات على مختلف أنواعها، أو خدمات التخزين أو على السحابة الإلكترونية، والدخول غير المصرح به لهذه الحسابات ينتهك الخصوصية الزوجية ويؤدي إلى فقدان الثقة الرقمية بين الطرفين، والأمر لا يقف عند هذا الحد بل يرتب آثاراً قانونية تتطلب التعويض فيما بعد.³

بعد أن وضحنا اتساع نطاق الأسرار الزوجية الرقمية وما تشمله، سنعرض صور انتهاك الأسرار الزوجية في عصر التطور التكنولوجي الحديث. النهضة الرقمية التي شهدها العالم منذ عام 2011 تقريباً مع صعود نجم مواقع التواصل الاجتماعي وما تبعها من تطبيقات رقمية سواء كمنصات اجتماعية أو منصات ذكاء، أتاحت للأفراد طرقاً جديدة للتواصل وتبادل المعلومات على نطاق واسع، لكن في نفس الوقت خلقت معها تحديات كبيرة تضرب عمق الخصوصية الشخصية لا سيما الخصوصية الأسرية منها.

فالفضاء الرقمي بات ساحةً جديدة لممارسات تهدد الخصوصية لم تكن مسبوقة من قبل. ما يزيد من خطورة الانتهاكات هو السرعة التي تنتشر بها المعلومات في الفضاء الرقمي، وضربها كرامة الفرد بشكل مباشر تحديداً فيما يخص الأسرار العائلية والزوجية.⁴

في هذا السياق، وبسبب ظهور صور انتهاك لم تكن متوقعة من قبل، بات من الضروري دراسة هذه الصور وتوضيحها، في محاولة لحماية الأسر من هذه الانتهاكات وحفظ كرامتها.

تشمل الصور الحديثة لانتهاك الخصوصية الأسرية، تسريب الصور والفيديوهات الخاصة، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تسريب البيانات الخاصة بين الأزواج أو أفراد الأسرة ومنها الصور والمقاطع المرئية، وبغض النظر عن النية من التسريب أو الفاعل، فإن انتشار هذه الصور يؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية بالغة للشخص المتضرر أو لكلا الطرفين المتضررين، فربما تتحول هذه الصور إلى مادة للتشهير والاستغلال والابتزاز. فالتسريب غير المصرح به للبيانات المرئية بمختلف أشكالها من أكبر الانتهاكات التي تمس خصوصية الأفراد وتؤثر على سمعتهم ومكانتهم الاجتماعية. من الصور الحديثة كذلك، اختراق الحسابات

¹ أحمد أشقر، مرجع سابق، ص 14

² د. أحمد حسني علي أشقر، مرجع سابق، ص 12

³ يوسف محمد عبد الحميد، ص 23

⁴ مصطفى موسى، مخاطر تهديد الحق في الخصوصية من خلال التقنيات الإلكترونية، مجلة كلية الكويت الدولية للقانون،



الشخصية، سواء اختراق البريد الإلكتروني أو حسابات مواقع التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الهواتف الذكية، فهذه الصور من أكثر صور الانتهاكات شيوعاً في الوقت الحالي، والتصدي لها يأتي متأخراً دائماً، فعند حدوث الاختراق سيكون التسريب حتمي وكشف الخصوصية لا رقيب عليه.

يستخدم المخترقون تقنيات متنوعة للوصول إلى البيانات المراد اختراقها، على سبيل المثال برامج التجسس. هذا الانتهاك لا يقتصر على سرقة البيانات أو استخدامها للاستغلال المالي أو الابتزاز المعنوي، بل يشمل إقضاء الأسرار الزوجية والرسائل الخاصة وهو ما يحرم فعله في الفقه والقانون.¹

من صور الانتهاكات التي تنتج أساساً عن اختراق الحسابات الشخصية، اختراق الحسابات الخاصة، إذ باتت تطبيقات التواصل الاجتماعي سواء فيسبوك أو تلغرام أو واتساب أو سناب شات، مساحات تحوي أدق تفاصيل الحياة الزوجية، سواء على مستوى الحوارات الشخصية أو مضمون بعد الخلافات والأسرار الأسرية، وصولاً إلى صور ومقاطع ذات طابع خاص.

فهذا النوع من الاختراق تكمن خطورته، بكونه لا يقتصر على مجرد الوصول إلى البيانات، بل يصل إلى تتبع العورات الرقمية والتجسس على الأفراد من خلال الوسائل التقنية، وهذا التصرف ما هو إلا امتداد لفعل التجسس المحرم شرعاً، والذي يخضع بذات الوقت إلى المساءلة القانونية. كما أن الاتصالات الإلكترونية تشكل بوابة للاختراق والتنصت، وهي تحوي على كم هائل من المعلومات الشخصية، مما يجعلها هدفاً مباشراً للمراقبة سواء من داخل الأسرة أو خارجها. خطر اختراق المحادثات لا يقف على الاختراق فحسب، بل يتعداه ليشمل إعادة استخدام هذه المحادثات كأداة للضغط والأذى. مثل نشرها أو الاقتطاع منها وإعادة توظيفها ضمن سياق مشوه، بهدف التشهير أو الاستغلال. فيتحول الفعل هنا من مجرد انتهاك للخصوصية إلى اعتداء فاقع يمس كرامة الإنسان ويهدد استقرار العلاقة الأسرية. والدوافع وراء هذه الأفعال غالباً ما تكون بغية إلحاق ضرر معنوي أو تحقيق مكاسب مالية، أو كلاهما معاً.²

ومن أكثر صور الانتهاكات انتشاراً في العصر الحالي، النشر القسري للمعلومات الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من الأفراد، ها النشر تختلف دوافعه وتعدد، فإما تكون بدافع الانتقام أو بدافع إثارة الجدل الاجتماعي أو بدافع المشاركة ليس إلا دون إدراك حقيقي لخطورة الفعل وعواقبه. والنتيجة تكون دائماً كشف الحياة الخاصة وتفرغها من خصوصيتها وتحويلها إلى مادة عامة.

في الحقيقة، إن منصات التواصل الاجتماعي كان لها دور كبير في تضخيم هذا النوع من الانتهاك وفي سرعة انتشاره، فإعادة النشر ونفسي التداول السريع يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان السيطرة على المحتوى المنشور في وقت قياسي.³

خطورة هذا النوع من الاستغلال تكمن بأنه لا يقتصر على النشر فقط كفعل أولي، بل يشمل سلسلة من الأفعال اللاحقة، مثل السخرية والتعليق وإعادة النشر، ما يفاقم من الضرر المعنوي والنفسي على المتضرر بذاته وعلى الأسرة. هذا الانتهاك يخلق حالة من الوصم المجتمعي الرقمي، إذ تبقى المعلومات المنشورة متاحة لفترة طويلة، وربما تعاود الظهور في سياقات مختلفة مما يطيل من أمد الضرر ويجعله متجدداً.

¹ عبد الله خيرى أحمد عبد الحفيظ، اختراق خصوصية الآخرين عبر منصات التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، جامعة المنوفية، ص 92

² د. هبة عبد المولى محمد عبد المولى، موقف الشريعة الإسلامية من الاختراق الإلكتروني وأثره في التعدي على الخصوصية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد 26، ص 415

³ عائشة لخشين، حماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي في المواثيق الدولية، مجلة جيل الحقوق الإنسان، العدد 39، 2020، ص 113



الفرع الثاني: المرجع الفقهي والمدني لصيانة الذمة المعنوية والأدبية للأسرة

تعتبر صيانة الذمة المعنوية والأدبية للأسرة من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الأسري البناء، ف كلا الحمايتين الشرعية والقانونية لا يقتصران على الجوانب المادية، بل أساسهما الامتداد لحماية السمعة والخصوصية والكرامة الإنسانية. فهذه حقوق أصيلة لا يجب المساس بها.

الشريعة الإسلامية أول من أرست ركائز ودعائم صيانة الحقوق، فنهت عن كل ما من شأنه انتهاك خصوصية الأفراد أو إفشاء أسرارهم، قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾¹ وهو نص صريح في تحريم التتبع غير المشروع لحياة الآخرين وأسرارهم. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾²، بما يؤكد تحريم نشر الأسرار والفضائح، لما يترتب عليه من أذى معنوي واعتداء على الكرامة.

أما في السنة النبوية الشريفة، فقد قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة"، وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم"، وهو ما يرسخ مبدأ الستر وعدم التعدي على الخصوصيات، ويؤكد أن حماية الذمة المعنوية للأفراد، وخاصة داخل الأسرة، واجب شرعي لا يقبل التفريط.

الخصوصية في الفقه الإسلامي تعتبر من الحقوق للصيقة بالشخص، وتشمل بناءً عليه حماية المراسلات وحرمتها والبيانات الشخصية، وحرمة التجسس أو الاطلاع على البيانات من دون إذن باعتبار ذلك يمثل اعتداء على الكرامة الإنسانية والمساس بها وبالأمن النفسي للأسرة.

والحقيقة أن الفقه الإسلامي قد سبق التشريعات الحديثة في إرساء قواعد حماية الخصوصية، فالفقه أول من حرم التجسس وإفشاء الأسرار واعتبر كل منهما اعتداء على الكرامة الإنسانية، وهو ما يتطابق مع المفاهيم القانونية المعاصرة والتي تتعلق بحماية البيانات الشخصية، كما أن القواعد الفقهية تستند على مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، ومبدأ الستر الذي يشكل أساساً تشريعياً يمكن البناء عليه في سن التشريعات الحديثة التي تواكب عصر التطور الرقمي وتنظم فضاءه.³

كذلك إن نهضة الذكاء الاصطناعي التي بدأت منذ عام 2019⁴، فرضت معها تحديات جديدة، ما استوجب إعادة إحياء الحاجة إلى المبادئ الفقهية التي تحمي الحياة الخاصة. واعتبر الفقه أن تحريم التعدي على حريات الأفراد وخصوصياتهم من القواعد العامة في الشريعة الإسلامية والتي يمكن تطبيقها على مختلف أشكال المعالجة الرقمية للبيانات، لا سيما أن الفقه والشريعة يتميزان بالمرونة والقدرة على استيعاب مختلف المستجدات في مختلف العصور، وحفظ الكرامة الإنسانية بلا الإخلال بمقاصد الشرع.

في الحقيقة إن التشريعات الحديثة لا سيم في القوانين العربية، قد استندت بشكل غير مباشر إلى القيم التي أقرها التشريع الإسلامي، تحديداً فيما يتعلق بحماية الاتصالات الخاصة ومنع الاطلاع عليها بلا إذن.

فحق الخصوصية الرقمية لا يمكن لنا فصله عن "حرمة الحياة الخاصة"، فهو امتداد طبيعي لها، وهذا الحق قد حفظه التشريع الإسلامية منذ قرون مضت.⁵

¹ القرآن الكريم، الحجرات: 12

² القرآن الكريم، سورة النور: 19

³ يوسف محمد عبد الحميد، ص 22

⁴ طريق الدوخ، الخصوصية الرقمية على محك الذكاء الاصطناعي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2024، ص 3 وما بعدها

⁵ محمد الشباطات، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، جامعة عجلون الوطنية، 2025، ص 72



هذا كان من ناحية المرجع الفقهي، أما من ناحية المرجع المدني، فقد أقر المشرع الدستوري الأردني من خلال المبادئ الدستورية التي وردت في الدستور الأردني لعام 1952 المعدل، على حماية جميع الحقوق وكفل مختلف الحريات لكل مواطن أردني وصيانتها، وفق ما جاء في المادة 7 من الدستور.

وعلى الحفاظ على سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية وعدم مراقبتها بالمادة 18 منه، وغير ذلك من الحقوق والحريات الشخصية والخاصة ومنع الاعتداء أو التجاوز عليها.

وكذلك نصت المادة 7 من قانون الأحوال المدنية رقم 9 لسنة 2001 على سرية البيانات والمعلومات المسجلة لدى السجلات الخاصة بدوائر الأحوال المدنية، حيث تنص الفقرة "أ" من هذه المادة على أنه "لا يجوز نقل أي من السجلات المنصوص عليه في الفقرة ب من المادة 4 من هذا القانون خارج المكتب، وتعتبر البيانات الواردة في هذه السجلات سرية"، نلاحظ في هذا النص أن المشرع الأردني أسبغ على هذه البيانات المتعلقة بالأشخاص من حيث واقعات الولادة والزواج والطلاق وجميع القيود والوثائق المتعلقة بأصول الشخص وفروعه صفة السرية، لما لها من خصوصية معينة.

وأبرز النصوص القانونية التي أقرها المشرع الأردنية والتي تسهم بصورة غير مباشرة في حماية الخصوصية

المعلوماتية، وذلك من خلال قوانين متفرقة تعالج الجوانب المختلفة لاستخدام البيانات الشخصية، وتجرم صور الاعتداء عليها في قانون العقوبات الأردني، حيث يعاقب على الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عبر الوسائل الإلكترونية، مثل التنصت، التسجيل، نقل المحادثات أول الصور الخاصة دون إذن أصحابها، كما هو منصوص عليه في المادة 348 مكرر. وهي من الإضافات التي أدخلها قانون الجرائم الإلكترونية.¹

قانون الجرائم الإلكترونية من أبرز التشريعات الوطنية التي تناولت الأفعال التي تمس الخصوصية الرقمية، فقد تم تجريم الأفعال التي تشمل اختراق أنظمة الحاسوب، والوصول غير المشروع إلى البيانات أو نسخها أو تعديلها أو إتلافها دون إذن، وكذلك نشر المعلومات أو الصور أو التسجيلات الشخصية بدون موافقة صاحبها، وقد شدد المشرع العقوبات عند اقتران هذه الأفعال بقصد التشهير أو الابتزاز أو الإضرار بالمجني عليه.²

المطلب الثاني: تبعات الإخلال بالسر الأسري والجزاءات المعتمدة

في الحقيقة، إن الإخلال بالسر الأسري لم يعد مجرد سلوك فردي في العصر الرقمي الحديث، بل بات فعلاً قانونياً تترتب عليه آثار مدنية وجنائية متداخلة، من شأنها أن تمس الذمة المعنوية للأفراد وتؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسرة وتماسكها.

فلم يعد النقاش القانوني يدور حول مبدأ الحماية في حد ذاته، بل انتقل لكي يبحث عن الآثار المترتبة على الإخلال بهذه الحماية، سواء كانت توصف الفعل كخطأ مدني أم تجنح إلى إمكانية إثبات الضرر الأدبي، أو من حيث الجزاءات المترتبة على الفعل وعلى رأسها التعويض.

فالمسؤولية المدنية جزء من الإطار القانونية لمعالجة تلك الانتهاكات، باعتبارها تقوم على مبدأ عام مفاده "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض"، وهو ما استقر عليه الفقه والقضاء في مختلف الأنظمة القانونية.

¹ قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960
² قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023



الفرع الأول: توصيف الخطأ المدني ومعايير إثبات الضرر الأدبي للزوجين

توصيف الخطأ المدني وما ينتج عنه من ضرر أدبي من أكثر صور الضرر تعقيداً، وذلك لارتباطه بكرامة ومشاعر الإنسان مباشرةً، ويظهر بوضوح في حالات الإيذاء النفسي والتشهير والإخلال بالحياة الخاصة، وهي صور تتكرر في النزاعات الأسرية الرقمية. معيار الخطأ لا يقاس فقط بالفعل ذاته، بل بمدى تأثيره على المركز المعنوي للمتضرر، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقة الزوجية التي يُفترض فيها أعلى درجات السرية.

يعد التعويض عن الضرر الأدبي (المعنوي) بين الزوجين في القانون الأردني من المسائل التي تطورت قضائياً وفقهياً، حيث لا يقتصر التعويض على الضرر المادي (المالي) بل يمتد ليشمل الآلام النفسية، تشويه السمعة، والاعتداء على الكرامة. يستند هذا الحق بشكل أساسي إلى نصوص القانون المدني الأردني وقانون الأحوال الشخصية. وقد عرف المشرع الأردني الضرر الأدبي فيما ورد في القانون المدني الأردني على أنه: "كل تعدٍ على الغير في حريته أو في عرضه أو في شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي"¹.

نظم القانون الإماراتي حماية خصوصية الأسرار الزوجية، سواء عبر قانون الجرائم والعقوبات أو عبر القوانين الاتحادية المتعلقة بمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، نظراً لما يترتب عليها من أضرار أدبية جسيمة.

في عقوبات إفشاء السر الأسري (الشق الجنائي والتقني)، يعاقب القانون الإماراتي على إفشاء الأسرار الزوجية إذا ارتبطت بجرائم إلكترونية أو تعدت على خصوصية الطرف الآخر:

• المسؤولية عن جرائم النشر وإفشاء الأسرار:

عقوبات إلكترونية مشددة، وفقاً لمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن 50.000 درهم ولا تزيد على 100.000 درهم، كل من حصل بغير تصريح أو إذن على رقم سري أو شفرة أو كلمة مرور خاصة بموقع إلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات، أو اطلع على معلومات سرية للزوج/الزوجة دون إذن.

ويعاقب على السب والذف، إذا أدى إفشاء السر إلى سب أو قذف الزوج/الزوجة علناً، بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز 20.000 درهم (وفق المادة 373 من قانون العقوبات).²

ويعاقب قانون العقوبات الإماراتي على التجسس على الزوج أو مراقبة هاتفه أو تصويره دون رضاه بهدف إفشاء أسرار، يعد جريمة جنائية يعاقب عليها القانون، ولا يحمي التجسس العلاقة الأسرية.

• عقوبة تشويه السمعة في الإمارات:

بدورها تنص المادة 43 من القانون: "كل من استخدم شبكة الإنترنت أو وسيلة تقنية معلومات لنشر معلومات مسيئة أو كاذبة عن شخص بقصد الإضرار بسمعته، يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة واحدة، وغرامة لا تقل عن 250.000 درهم ولا تزيد على 500.000 درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين"³. وإذا كان التشهير يتضمن اتهامات تمس الشرف أو السمعة، فقد تصل العقوبة إلى الحبس لمدة تصل إلى 3 سنوات وغرامة تصل إلى مليون درهم. أما إذا تم تشويه السمعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني داخل بيئة العمل، فإن العقوبات تكون أشد وفقاً لمرسوم القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، حيث تصل الغرامة إلى 500.000 درهم مع إمكانية الحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة. كما يعاقب يعاقب القانون الإماراتي على إفشاء الأسرار الزوجية، خاصة عبر وسائل التقنية، بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة تتراوح بين 150 ألفاً و500 ألف درهم، وفقاً لقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

¹ قانون مدني أردني 1976، (المادة 267)

² المادة 373 قانون عقوبات إماراتي رقم 31 لسنة 2021

³ المادة 43 قانون عقوبات إماراتي رقم 31 لسنة 2021



وتشمل هذه العقوبات تسجيل، نشر، أو إفشاء صور، محادثات، أو بيانات عائلية خاصة دون رضا الطرف الآخر.

وفقاً للمادة 44 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021، يعاقب كل من استخدم الشبكة المعلوماتية للاعتداء على خصوصية الحياة العائلية (إفشاء محادثات، صور، اتصالات) بالحبس (6 أشهر فأكثر) وغرامة (150 - 500 ألف درهم). وربما تصل العقوبة إلى الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة تصل إلى 500 ألف درهم إذا تضمنت الجريمة تعديلاً على صور أو نشرها بقصد التشهير أو الإساءة. ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً بشأن تحقيقات أو إجراءات في دعاوى الزوجية، الطلاق، أو النسب.¹

أما بخصوص معايير إثبات الضرر الأدبي للزوجين، يقع عبء إثبات الضرر الأدبي على الطرف المتضرر، ويتم ذلك وفق المعايير التالية:

- ثبوت الفعل الضار: إثبات أن السر تم إفشاؤه بواسطة الطرف الآخر، ويمكن ذلك عبر (محاضر الشرطة، رسائل إلكترونية، شهادة الشهود، أو تسجيلات الشاشة)، بشرط ألا يكون الدليل قد تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة (مثل اقتحام الخصوصية).
- جسامة الضرر المعنوي: تقدر المحكمة الضرر بناءً على نوعه وطبيعته وشخص المتضرر، حيث يشمل الضرر الأدبي ما يصيب الإنسان في شرفه أو عرضه من فعل أو قول يعد مهانة أو تحقيراً.
- العلاقة السببية: إثبات أن الأذى النفسي، السمعة السيئة، أو التشهير نتج مباشرة عن فعل إفشاء السر.
- عدم الرضا بالضرر: أن يثبت المتضرر أنه لم يوافق أو يرضَ بانتشار هذا السر.²

الفرع الثاني: آثار القدرة الجزائية لدعوى التعويض

تثير العلاقة بين الدعوى الجزائية ودعوى التعويض المدني إشكالية قانونية مهمة، خاصةً في الحالات التي تطل الحياة الخاصة للأسرة والتي تتعلق بالسر الأسري وتشكل بالوقت ذاته جريمة جزائية وخطأ مدنياً. وهذا ما يطلق عليه "الأثر الجزائي على الدعوى المدنية"، بمعنى أن الحكم الجزائي يؤثر في قيام المسؤولية المدنية أو ربما في تقدير التعويض. وهنا سنستعرض كل من التشريعيين الإماراتي والعراقي ونطرح أبرز ما تضمنه كل منهم حول الموضوع. من خلال مراجعتنا للتشريعات العربية، نرى أن المشرع الإماراتي، قد كرس من خلال المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لعام 2021، بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، حماية متقدمة للخصوصية الرقمية، بما في ذلك خصوصية الحياة الزوجية الرقمية. ويترتب على ثبوت المسؤولية الجزائية آثار مدنية هامة، تتجلى في تسهيل إجراءات المطالبة بالتعويض وتعزيز مركز الضرر.

من أبرز هذه الآثار حجية الحكم الجزائي أمام القضاء المدني، بما معناه أن الحكم بالإدانة يعتبر دليلاً قاطعاً على توفر الخطأ، المصنف على كونه أحد أركان المسؤولية المدنية. وعلى إثر ذلك يعفى المدعي في دعوى التعويض من عبء إثبات الخطأ، ليبقى دوره مقتصرًا على إثبات الضرر والعلاقة السببية. وعلى إثر ذلك استقرت محاكم التمييز في الإمارات ومنها محاكم دبي، ما عزز من فعالية الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية.³

ويظهر أثر القدرة الجزائية في مبدأ التلازم بين الدعويين الجزائية والمدنية، إذ يجيز قانون الإجراءات الجزائية للمتضرر أن يطالب بالتعويض أمام المحكمة الجزائية ذاتها. ما يرتب على المحكمة الفصل بالحق المدني تبعاً للدعوى الجزائية، ما يوفر الوقت والجهد ويضمن سرعة فصل النزاعات.

¹ المرسوم الاتحادي رقم 34 لسنة 2021

² محمد رجائي جبر، أثر الحكم يتجاوز الدفاع الشرعي على دعوى التعويض المدني، جامعة عمان الأهلية، 2016، ص

80

³ عبد العزيز أحمد الحسن، حجية الأحكام الجزائية على المحاكم المدنية: دراسة في القانون الإماراتي والقانون الفرنسي، جامعة الشارقة، 2024، ص 331



أما بخصوص طبيعة التعويض، يقر القانون الإماراتي بحق المتضرر في المطالبة بالتعويض عن الضررين المادي والأدبي على حد سواء. والضرر الأدبي ذا أهمية خاصة في جرائم انتهاك الخصوصية الزوجية، نظراً لما ينطوي عليه من مساس بالشرف والاعتبار والسمعة. وقد توسع القضاء الإماراتي في الاعتراف بهذا النوع من الضرر، وأجاز التعويض عنه حتى في غير حالات الوفاة. لكن يبقى الحكم الجزائي لا يغني عن ضرورة إثبات الضرر، لا سيما في حال كانت التعويضات كبيرة.¹

وتسقط دعوى التعويض وفقاً للقانون المدني الإماراتي بمضي ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ علم المتضرر بالضرر أو من تاريخ وقوع الضرر. في المقابل، وعلى الرغم من اختلاف السياق التشريعي، لكن هناك توجه مماثل للقانون العراقي في ربط المسؤولية الجزائية بالمسؤولية المدنية. فموجب قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، تعتبر جرائم إفشاء الأسرار وانتهاك الخصوصية من الجرائم التي ترتب مسؤولية جزائية ترتب عليها آثاراً مدنية في حال ثبتت بحكم قضائي. بمجرد صدور حكم جزائي قطعي يدين المتهم باختراق الحياة الزوجية (مثل المادة 437 من قانون العقوبات الخاصة بإفشاء الأسرار، أو المواد المتعلقة بتهديد الحياة الخاصة)، يكتسب هذا الحكم حجية أمام المحاكم المدنية.² هذه الحجية تعني أن المتضرر (الزوج أو الزوجة) لا يحتاج إلى إثبات وقوع الفعل الجرمي مجدداً في دعوى التعويض، بل يقتصر دوره على إثبات حجم الضرر المادي أو الأدبي الذي أصابه للمطالبة بالتعويض. كذلك، يسمح القانون العراقي للمتضرر بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الأدبية (السمعة، الشرف، الألام النفسية) الناتجة عن فضائح الخصوصية الرقمية، بالإضافة إلى الضرر المادي (خسارة مالية مباشرة). في جرائم إفشاء الأسرار الزوجية رقمياً، يكون الضرر الأدبي هو الغالب، وتلزم المحكمة الجزائية الجاني بتعويض عادل. وأبرز ما يميز التشريع العراقي، أنه لا يكفي بالتعويض النقدي بل العيني كذلك. حيث تخول القدرة الجزائية المحكمة بالزام الجاني بإزالة آثار الجريمة عيناً، مثل: حذف الصور أو الفيديوهات أو المراسلات التي تم نشرها أو التهديد بها، إغلاق الحسابات أو التطبيقات التي استخدمت في الاختراق. في حال إدانة الجاني، يجوز للمحكمة اتخاذ تدابير مثل مصادرة الأجهزة (الهواتف، الحواسيب) التي استخدمت في اختراق حرمة الحياة الزوجية.³

الخاتمة

أولاً: النتائج

1. إن غياب الوعي بكيفية التعامل مع التكنولوجيا هو السبب الرئيسي الذي يسهل تهكر وابتزاز العلاقات الأسرية الزوجية في وقتنا الحالي.
2. القوانين حالياً قاصرة عن إيجاد وصف شامل ودقيق للجرائم التي تنتهك حرمة البيوت في الفضاء الافتراضي.
3. الالتزام بالخصوصية الأسرية هو واجب أخلاقي وشرعي قبل أن يكون قانونياً، وصيانتها في الفضاء السيبراني ضرورة لحماية المجتمع.

¹ عبد العزيز أحمد الحسن، مرجع سابق، ص 345

² قانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969

³ منى عبد العالي موسى المرشدي، أثر العلاقة الزوجية في تطبيق القانون الجنائي في العراق، جامعة بابل، 2016، ص 660



ثانياً: التوصيات

١. ننصح كل زوجين بضرورة الحذر عند استخدام برامج التواصل وتجنب وضع أسرارهم في تطبيقات غير محمية.
٢. نوصي المشرع بضرورة إيجاد نصوص قانونية صريحة تحمي "المسكن الرقمي" وتجرم تداول الأسرار الأسرية وتغلظ العقوبة عليها.
٣. نؤكد على أهمية دور الجامعات وكليات القانون في نشر أبحاث توعوية توضح للناس المخاطر القانونية والاجتماعية للنشر الرقمي العشوائي

المصادر

1. أحمد حسني علي أشقر، الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي: قراءة في التشريعين الأردني والفلسطيني، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين، لا توجد سنة نشر،
2. أمال قاسيمي، حماية الحق في الخصوصية الرقمية: دراسة في ضوء المواثيق الدولية والتشريع المغربي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2025،
3. جواهر بنت صالح الخمشي، الخصوصية وتحدي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي دراسة مطبقة على مستخدم (سناپ شات نموذجاً)، جامعة الملك عبد العزيز،
4. سمية محمد محمد عبد العزيز، الخصوصية من منظور السنة النبوية في ظل تحديات العصر الرقمي، جامعة الأزهر، 2025،
5. طريق الدوخ، الخصوصية الرقمية على محك الذكاء الاصطناعي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2024،
6. عائشة لخشين، حماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي في المواثيق الدولية، مجلة جيل الحقوق الإنسان، العدد 39، 2020،
7. عبد العزيز أحمد الحسن، حجية الأحكام الجزائية على المحاكم المدنية: دراسة في القانون الإماراتي والقانون الفرنسي، جامعة الشارقة، 2024،
8. عبد الله خيرى أحمد عبد الحفيظ، اختراق خصوصية الآخرين عبر منصات التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، جامعة المنوفية،
9. عبير حسن العبيدي، حق الإنسان في الخصوصية في ظل الثورة الرقمية، جامعة الطائف، 2024، ص 7
10. علياء مؤيد محسن، الحق في الخصوصية الرقمية ونطاقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، جامعة المنصورة، 2023،
11. محمد الشباطات، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، جامعة عجلون الوطنية، 2025،
12. محمد بن فهد الفريحي، الخصوصية الإلكترونية والحسبة والرقابة في حمايتها، جامعة الأزهر، 2024،
13. محمد رجائي جبر، أثر الحكم يتجاوز الدفاع الشرعي على دعوى التعويض المدني، جامعة عمان الأهلية، 2016،
14. مصطفى موسى، مخاطر تهديد الحق في الخصوصية من خلال التقنيات الإلكترونية، مجلة كلية الكويت الدولية للقانون، العدد 10
15. منى عبد العالي موسى المرشدي، أثر العلاقة الزوجية في تطبيق القانون الجنائي في العراق، جامعة بابل، 2016،
16. نهلة زيدان علي الورفلي، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، جامعة بنغازي، 2024،
17. هبة عبد المولى محمد عبد المولى، موقف الشريعة الإسلامية من الاختراق الإلكتروني وأثره في التعدي على الخصوصية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، العدد 26،
18. يوسف محمد عبد الحميد، إشكاليات الخصوصية الأسرية عبر الفضاءات الإلكترونية، جامعة الفيوم، 2022.



19. قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023
20. قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960
21. قانون العقوبات العراقي رقم 11 لعام 1969
22. قانون عقوبات إماراتي رقم 31 لسنة 1220
23. قانون مدني أردني 1976، المادة 267
24. المرسوم الاتحادي رقم 34 لسنة 2021